لفظي في أواخر الكلم الثانية، وقد وضح الاستراباذي هذه المعاني التركيبية التي تحدث في الاسم المعمول فيما يتعلّق بموضوع حديثنا فقال: - العامل في الفاعل هو الفعل لأنّه به صار أحد جزئي الكلام - وهو توضيح يتناسب مع ما أسلفناه في تفسير معاني حركات الإعراب [1].

هذا فيما يتعلّق بالفعل والفاعل، أمّا إذا نظرنا في نواة الجملة الإسمية وضرورة تلازم المبتدإ والخبر فيها، فقد ذهب بعض المحدثين تارة إلى أن هذا التلازم فرع عن المبدإ الفلسفي السابق: لا بدّ لكل حدث من محدث، وذهبوا تارة أخرى إلى أن سبب ذلك هو افتراض طرفي القضية الفلسفية: الموضوع والمحمول. أما إذا تابعنا الرضي الاستراباذي في تفسيره بعض مبادئ نظام العوامل أدركنا أن القول بتلازم المبتدإ والخبر لم يكن نتيجة إسقاط نظرية الموضوع والمحمول على بنية اللّسان العربي وإنّما كان تفسيرا تركيبيا، فقد اعتمد صاحب شرح الكافية رأى الكسائي والفراء في تفسير عامل الرفع في المبتدإ والخبر ليضيف مباشرة بعد الشاهد السابق:

«وكذا العامل في كل واحد من المبتدإ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفرّاء إذ كلّ واحد منهما صار عمدة بالآخر».

ولقد فسّر عامل النصب في الفضلات على أساس نفس الأساس التركيبي، يقول الرضي: «واختلف في ناصب الفضلات فقال الفرّاء: الفعل والفاعل إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صارت فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان أيضا سبب علامة الفضلة» ويضيف بعد استعراض بعض الآراء الأخرى في ناصب الفضلات:

«وقول الكوفيين أقرب على الأصل الممهّد المذكور» [2] - ولا يقدح في

---

1 انظر شرح الكافية جا ص 63.

2 المصدر نفسه: نرجّح أنّها - صارت - لا كما هي مثبتة في النص الأصلي وقد أصلحنا ما بدا لنا خطأ مطبعيّا فوضعنا صارت عوض صار في قوله: واختلف في ناصب الفضلات فقال الفرّاء: الفعل والفاعل إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة".